

تثمين وتقييم استغلال العوائد المالية للمحروقات في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري.

د.علي بودلال/جامعة تلمسان

مقدمة:

شهد اقتصاد الجزائر إنجازات هامة في العشرية الاخيرة ، لاسيما على المستوى الكلي، إذ لم يسبق وأن سجلت المؤشرات الاقتصادية تحسنا وإيجابية مثل تلك المسجلة سابقا، بفضل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط وهو ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية وكذا مضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية، مما أدى إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال ذات الفترة. ولأنها بقيت تعتمد على العائدات من المحروقات، فإن قطاع الطاقة ظل استراتيجيا، وهو مادفع إلى أحداث تعديلات في قانون المحروقات لضمان سيادة الجزائر على القطاع من جهة والانفتاح اتجاه الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، مع العمل على تطوير أنواع أخرى من الطاقة لاسيما الغاز الصخري. كما عرفت العشرية الماضية ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات مختلفة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية بحثنا هذا كونه يتعرض لظاهرة تقلبات اسعار المحروقات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري تسليط الضوء على هذه التقلبات التي غيرت إقتصاديات بأكملها نتيجة ظروف خارجية، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول النفطية كالجزائر التي تعتمد على هذا المورد كمصدر وحيد لمداخيلها الخارجية، و من هنا إنبثقت إشكالية البحث من خلال التساؤل التالي: ما هي الآثار والإنعكاسات الفعلية للعوائد المالية للنفط على الإقتصاد الجزائري ؟

منهجية البحث: تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لظاهرة تقلبات اسعار المحروقات والاثار المترتبة عنها بالنسبة للاقتصادات الهشة كالاقتصاد الجزائري الذي يعتمد كلية على مداخيل النفط، وقد إستوجبت الدراسة إستنباط النتائج وتحليلها و من أجل ذلك قسمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: قطاع المحروقات في الجزائر واستراتيجية استغلال العوائد المالية.

الجزء الثاني: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري.

الجزء الثالث: سياسات المواجهة والاستراتيجيات البديلة لتنويع مصادر الدخل لتنمية الإقتصاد.

أهداف البحث: يهدف بحثنا إلى تسليط الضوء على ما يلي:

1- الآثار السلبية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط.

2- سياسات المواجهة والبحث عن مصادر أخرى لتنويع دخل الإقتصاد الجزائري.

أولاً-قطاع المحروقات في الجزائر: استراتيجية استغلال العوائد المالية:

لعب قطاع المحروقات في الجزائر دوراً رئيسياً في تمويل التنمية الإقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يحويها حيث يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 40% وأكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية.¹ وسنحاول إيضاح أهمية قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تسليط الضوء على الدور الذي لعبه في الإقتصاد الجزائري .

1.1-أهمية المحروقات في الإقتصاد الجزائري:

تكمن أهمية النفط الإقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.

وتكمن أهميته في حقيقتين أساسيتين :

1-كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معاملته الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه.

2- مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساساً على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات

1 ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ماي 2006 ص 1 على الموقع: WWW.aopec.org

الصناعية ...، بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل الوطني مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول ، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة، ويمكن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

أ-المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:¹ تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلاً ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

ب- المحروقات والقطاع الصناعي: تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتمويل بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيمياوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية _كالبنزين، البوتان، الزيوت)، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو.

ج-أثر أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري:²إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية

1 Abderrahmane Mebtoul: "l'Algérie face aux défis de la mondialisation" office des publications universitaires, Alger, 2002, P118 15-الموقع: 2005www.gucciaac.org lb

2 ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ماي 2006 ص 1 على الموقع: WWW.aopec.org.

عام 1986 وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من 13 دولار للبرميل، انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن انخفاض بمقدار 1 دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره 500 مليون. هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي:

1- الميزانية العامة: وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر بـ 24 دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دج من الجباية البترولية تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار، حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار دج بإرادات جبائية تقدر بـ 29 مليار دج، إلا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك، لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار دج.

2- الميزان التجاري وميزان المدفوعات: حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا عام 1986، بلغ 6589,45 مليون دج، إذ أن نسبة 97,47% من صادرات الجزائر محروقات أما وارداتها فبلغت 20,06% موارد غذائية.

حقق ميزان المدفوعات هو الآخر عجزا قدره 15 مليار دج عام 1986، قدر رصيد ميزان المدفوعات عام 1985 بـ 5,17 مليار دج، أنه عام 1986 حقق رصيده عجزا كبيرا قدر بـ 15 مليار دج بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، استمر العجز في ميزان المدفوعات إلى غاية عام 1990 الذي حقق فيه هو الآخر عجزا قدره 0,76 مليار دج، بنسبة عجز بلغت 11,4% مقارنة بسنة 1985.

3- الاستثمار: اضطرت الجزائر إلى تقليص الاستثمار عام 1986 من 12 إلى 9,5 مليار دج، انعكس تقلص الاستثمار سلبا على الاستثمارات، وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة صاعدا، المشاريع التي يصعب تأجيلها، أما المشاريع الجديدة فكان يتم اختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للموارد المستهلكة، إضافة إلى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات الأخرى من أي تأخير.

منذ عام 1986 وإلى غاية نهاية الثمانينات تراجع معدل الاستثمار عما كان عليه في السبعينات.

4- معدل النمو الاقتصادي: انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي بسبب تراجع معدل الاستثمار لأن

هذا الأخير في حد ذاته نشاط إنتاجي. انخفاض معدل الاستثمار بعد أزمة 1986، حيث وصل إلى 18,2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1989، وهذا أدنى مستوى له بعدما كان يقدر بـ 47,4% عام 1979، صاحب انخفاض معدل الاستثمار انخفاضاً في معدل النمو الاقتصادي حيث أنه سجلت قيم سالبة عام 1987 و 1988 و 1990.

5 المديونية: قفرت ديون الجزائر الخارجية من 17,5 مليار دولار عام 1985 إلى 21 مليار دولار عام 1986 لتصل عام 1990 قيمة 25 مليار دولار كما أن قيمة (وزن) خدمة الدين بالنسبة إلى قيمة الصادرات، أصبحت تقدر بـ 66,6% والشكل التالي يوضح تطور ديون الجزائر وخدماتها. ارتفع حجم الديون بشكل ملحوظ خلال الفترة 85-87 حيث أنه خلال سنة واحدة ارتفعت بـ 4 مليار لتصل إلى 21 مليار دولار، وارتفعت بنفس الحجم في السنة الموالية، لتصل 24 مليار دولار عام 1987، يرجع هذا إلى تقلص العوائد النفطية، ولجوء الجزائر الاستدانة من الخارج، بقيت مديونية الجزائر مستقرة خلال الفترة 1987-1991 ما بين 25 و 26 مليار دولار.¹

في نفس الفترة أي 87-91 ارتفعت قيمة خدمة الدين بصورة كبيرة، حيث قدر خدمة الدين لعامي 90-91 بـ 66,6% و 6 و 72%، 7 من قيمة الصادرات على التوالي.²

د-آثار أزمة 1998 على الاقتصاد الجزائري: رغم الإنجازات والتحويلات في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف العقد الماضي، فإن أداء الاقتصاد بشكل عام ظل ضعيفاً، وفي إطار هذا الوضع شهدت السوق البترولية أزمة انخفاض الأسعار سنة 1998، حيث وصل متوسط السعر ما دون 13 دولار للبرميل، انعكس هذا الانخفاض على حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة OPEC، أثر سياسة خفض الإنتاج (الإمدادات) لإعادة توازن الأسعار، ومن ثم انخفضت عوائد الصادرات من النفط، حيث أن إنتاج الجزائر من النفط ضمن منظمة OPEC، قد انخفض بنسبة 3,3% سنة 1998 لتصل إلى 818 ألف برميل / يومياً، وبنسبة 11,4% أي 749,6 ألف برميل / يومياً سنة 1999، مقارنة مع سنة 1997، وهذا بسبب منظمة OPEC

1 ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ماي 2006 ص 1 على الموقع: WWW.aopec.org.

2 ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ماي 2006 ص 1 على الموقع: WWW.aopec.org.

بشأن خفض سقف إنتاجها بـ 2600 برميل / يوميا باستثناء العراق، وذلك لامتناع الفائض الموجود في السوق، وإعادة توازن قوى العرض والطلب.

إن انخفاض الإنتاج والأسعار خلال سنة 1998، انعكس سلبا على العوائد البترولية، حيث انخفضت بـ 32%، وذلك يتضح جليا في أنها تقلصت إلى 5,970 مليون دولار عما كانت عليه سنة 1997 بـ 8,8 مليون دولار ضمن انخفاض عوائد OPEC من 109,186 إلى 76,302 خلال عامي 97-98.

إن أزمة 1998 كان لها آثار على وضع الاقتصاد الكلي للجزائر:

1- ميزانية الدولة: أدى التراجع الكبير لأسعار البترول إلى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل إلى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار لسنة 1997 (الجباية البترولية)، ومن ثم إلى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر بـ 2,871 مليون دولار لتصل إلى 13,186 مليون دولار مقابل 16,057 مليون دولار سنة 1997.

في المقابل بلغت النفقات 15,027 مليون دولار مما سبب عجزا في الميزانية العامة قدر بـ 1,849 مليون دولار، بلغت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 3,89%¹.

2- الميزان التجاري: شهدت الصادرات انخفاضا بحوالي 34% عما كانت عليه العام الماضي، ويعود هذا الانخفاض خاصة إلى هبوط قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للنفط، أما الواردات فقد واصلت اتجاهها التصاعدي منذ عام 1995 رغم الجهود لتقليصها، فارتفعت بنسبة 10,9% خلال عام 1998.

إن انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات أثر على الميزان التجاري، فائض الميزان التجاري تقلص بنسبة 82% سنة 1998، مقارنة بعام 1997، وهذا ما أثر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت إلى 2,2% خلال هذا العام، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد المصنعة (المستوردة) بدرجات متفاوتة والاعتماد الكبير على العائدات من الصادرات النفطية في تغطية الواردات.

1 - <http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html>

- Collections Statistiques, Série E : Statistiques Économiques, N° 147,

3-ميزان المدفوعات:¹ فقد سجل عجزا بقيمة 1,640 مليون دولار، بعد أن شهد فائضا في عام 1997 لأول مرة منذ 1993 يقدر بحوالي 1,160 مليون دولار.

حيث سجلت مكونات ميزان المدفوعات تراجع سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997، فمثلا تحول الفائض الموجود في ميزان الحسابات الجارية في عام 1997 والبالغ 3450 مليون دولار، إلى عجز في عام 1998 بلغ 1220 مليون دولار، ونفس الشيء بالنسبة لميزان السلع والخدمات وميزان الخدمات والدخل الصافي.

عموما فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات الذي تميز بالعجز انعكس على مستوى الاحتياطات الرسمية، حيث انخفضت خلال عام 1998 بحوالي 15% ومن تم تراجعت تغطية هذه الأخيرة للواردات لتصل إلى 2,9% مقابل 11,9 سنة 1997.

بعدها أن بلغت الاحتياطات ذروتها سنة 1997 بأكثر من 8,0406 مليار دولار، وذلك بسبب تراجع أسعار البترول من جهة وارتفاع خدمة الدين، حيث أن هذا الأخير سجل ارتفاع سنة 1998 حيث بلغ معدل خدمة الدين 47% وهذا بدوره يرجع إلى عاملين أساسيين:-- انخفاض أسعار المحروقات.

- ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع إلى أكثر من 3 مليار دولار بعدما كانت في حدود 2 و 2,5 مليار دولار، وذلك رغم تراجع أقساط الفائدة سنة 1998.

أقدمت الحكومة الجزائرية خلال الأيام الماضية على مجموعة من الخطوات الاقتصادية يمكن إيجازها في ثلاثة محاور: أولاً؛ المصادقة على قانون المالية التكميلي لعام 2011، الذي أقرّ زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 25 في المئة؛

ثانياً؛ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، لتأجيل تنفيذ التزامات الجزائر برفع العوائق الجمركية عن الواردات الأوروبية؛

ثالثاً؛ اتخاذ تدابير مختلفة بغية تأهيل بيئة ممارسة الأعمال في الجزائر وحفز الاستثمارات الخاصة.

1 الوضعية الاقتصادية للجزائر 2005، وزارة الشؤون الخارجية 2006، على الموقع: Ma-ar/staries.Php ص 01.

وتتجلى خطورة الأوضاع على المدى المتوسط في استمرار ارتباط الاقتصاد في شكل مفرط بأسعار النفط والغاز في السوق العالمية، وغياب أي إستراتيجية جادة لدعم التنويع الاقتصادي. فبحلول نهاية عام 2010، شكّل قطاع المحروقات ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وما يعادل 98 في المئة من مجموع الصادرات، وأكثر من 70 في المئة من إيرادات الموازنة العامة. ويبدو أن الحكومة تحاول جاهدة التعويض عن عدم شعبيتها وقلة حنكتها في تدبير القضايا الاقتصادية، من خلال الزيادة المفرطة في الإنفاق الحكومي، من دون إخضاع ذلك إلى معايير النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فقد انتقل الحجم الإجمالي للإنفاق الحكومي، بموجب القانون المالي التكميلي، من 95 بليون دولار إلى ما يقارب 120 بليون دولار، أي ما يعادل 62 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتركز الإنفاق الإضافي في شكل كبير على دعم المواد الاستهلاكية الأساسية مثل القمح والسكر والحليب، وتمويل مشاريع السكن الشعبي التي تستهدف الفئات المتوسطة والمعوزة، بالإضافة إلى تغطية الزيادات في أجور الموظفين في القطاع الحكومي، والنفقات المترتبة عن فتح 60 ألف وظيفة جديدة في المرافق العامة، بالموازاة مع رزمة الإنفاق الحكومي، أطلقت السلطات الجزائرية جولة من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل تأجيل موعد تطبيق منطقة التبادل الحرّ إلى عام 2020 بدلاً من عام 2017. وتبرّر السلطات الجزائرية هذه المبادرة بضرورة منح الشركات المحلية فترة إضافية للاستعداد لمواجهة تحديات الانفتاح التجاري ومنافسة المنتجات الأوروبية. وحتى الآن، لم يحظَ هذا الطلب بموافقة الاتحاد الأوروبي، وإذا كانت الجزائر تعاني من منافسة المنتجات الصناعية لبلدان الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك يعود في الأساس إلى الاختلالات البنيوية لنسيجها الاقتصادي. فالمؤسسات العامة تتميز بإنتاجيتها الضعيفة، وأسلوب تدبيرها الذي يعتمد على الإعانات من طرف الدولة لتغطية عجزها المالي، وعلى الرغم من أن الجزائر تشكّل سوقاً من 35 مليون نسمة، إلا أن تدهور بيئة الأعمال فيها، وعدم استقرار التشريعات، والقواعد التي تنظم الاستثمار تتسبّب في إضعاف جاذبية البلد الاستثمارية وتثني المستثمرين الأجانب عن الإقدام على إطلاق مشاريع صناعية وخدمية من الممكن أن تعزّز النسيج الاقتصادي المحلي وتدعم قدرته التنافسية، من جهة أخرى، لا تستفيد المنتجات الجزائرية من المزايا التي يمنحها اتفاق الشراكة بسبب عدم مطابقته لنظام المواصفات والشروط المطبّقة على السلع المستوردة من بلدان الاتحاد الأوروبي، وتشير إحصاءات وزارة الصناعة والمؤسسات المتوسطة إلى تراجع أعداد المؤسسات المصدّرة إلى أقلّ من 50 مؤسسة عام

2010، في مقابل 280 بداية ثمانينات العقد الماضي.¹

فوفقاً للتقرير السنوي الأخير للبنك الدولي حول جودة بيئة الأعمال، تحتل الجزائر المرتبة **136 من بين 183 دولة**، ولم يحدث أي تحسن ملموس خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتبقى التدابير التي أقدمت عليها الحكومة من قبيل خفض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية، وإعادة جدولة ديون الشركات التي تعاني صعوبات مالية، ذات أثر محدود في ظل استمرار تعقّد الإجراءات الإدارية، وانتشار الفساد، وضعف الرقابة على المشاريع العمومية التي غالباً ما تكلف المواطنين أضعاف تكلفتها الحقيقية،.. إلا أن الحكومات المتعاقبة فشلت في إيجاد البيئة القانونية الملائمة لتشجيع المبادرة الفردية والاستثمارات الخاصة وتنويع الاقتصاد وفك ارتباطه المفرط بأسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية.

إن عدم استغلال الموارد المتاحة اليوم من أجل تطوير أنشطة اقتصادية ذات قدرة تنافسية خارج قطاع المحروقات، يعرّض الجزائر إلى أخطار كبرى مستقبلاً. ويستحيل الحفاظ على وتيرة الإنفاق الحكومي في حال حدوث هبوط مفاجئ في سعر برميل النفط، إلى ما دون مئة دولار، من دون امتصاص الاحتياط المودّع في صندوق ضبط الإيرادات ثم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي،

و من ثم إرتبطت التنمية الإقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي و مداخله منذ السبعينات، فتكثف إنتاج المحروقات، و أقيمت لذلك إستثمارات ضخمة. فإذا كان المخطط الثلاثي -1967-1969 قد وجه ما يقارب 2,3 مليار \$ للإنتاج البترولي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخططة للاستثمار الوطني، فإن المخطط الرباعي 1970-1973 قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9 مليار \$ بنسبة فاقت 49% من إجمالي الإستثمارات (11). و لقد ساهمت هذه الإستثمارات في زيادة الإنتاج الجزائري من المحروقات من جهة، و كذا في تنوعه من جهة أخرى ، فتضاعف بذلك دور قطاع المحروقات و خاصة شركة سوناطراك التي زادت نسبة سيطرتها من 56% نهاية 1971 إلى 82% عام 1980، و إرتفع حجم منتوجاتها البترولية إلى 98.5% عام 1981، خاصة بعد أن أحكمت سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البترولي بـ 100% على أهم الحقول الجزائرية.

1 <http://www.djazairiess.com/city>.

2-العوائد المالية النفطية في خدمة تنمية الاقتصاد الجزائري: مرحلة 1999-2014¹

تم تقييم متوسط نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال فترة 2000-2013 بنسبة 5,64%؛ وتم إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو وبرامج لصالح الجنوب والهضاب العليا بين 2005 و 2009 من خلال تمويل إجمالي بلغ أكثر من 200 مليار دولار؛ والشروع في تنفيذ برنامجين على عدة سنوات لدعم الاقتصاد؛ وتخصيص نفقات للتجهيز العمومي من ادخار الدولة بمبلغ يفوق 4000 مليار دج في إطار صندوق ضبط الإيرادات، وديون داخلية تم تقليصها من مايعادل 1800 مليار دج إلى حوالي 700 مليار دج، وصادرات من المحروقات انتقل معدلها السنوي من 72 مليون من معدل التكافؤ النفطي خلال فترة 1971-1999 إلى أكثر من 132 مليون من معدل التكافؤ النفطي بين 2000 و2007، أي 34 مليار دولار في السنة بين 2000 و2007 مقابل 9 ملايين دولار في السنة بين 1971 و1999، وعرف الناتج الداخلي الخام ارتفاعا معتبرا خلال السنوات العشر الماضية حيث انتقل من 4123 مليار دج في 2000 إلى 52117 مليار دج في نهاية 2013 أي بنسبة تطور 324%.

واستقرت نسبة التضخم في حدود 5,32 بالمائة مع استمرار انخفاضها إلى مستوى 3 بالمائة خلال 2014.

كما ارتفع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 2507 مليار دج في سنة 2000 إلى 122 مليار دج في نهاية 2013 أي بتطور نسبته 383%، وارتفعت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام من 2,2% في 2000 إلى 6,9% في 2003 وسجل انخفاضا منذ ذلك الحين ليصل إلى 3% في 2013. وقُدِّرت النسبة المتوسطة لنمو الناتج الداخلي الخام خلال فترة 2000-2013 ما يعادل 3,5%؛ وقد شهد الناتج الداخلي الخام لكل نسمة تقدما بارزا حيث انتقل من 1801 دولارا في 2000 إلى 5764 دولارا في نهاية 2013. أي بتطور نسبته 220%، نفس التطور عرفه الدخل الوطني الخام لكل نسمة حيث ارتفع هو الآخر من 1458 دولارا في 2000 إلى 6050 دولارا في نهاية 2013، أي بتطور نسبته 276%.

1 - <http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html>

- Collections Statistiques, Série E : Statistiques Économiques, N° 147,

وانتقلت صادرات البترول خلال فترة 2000-2013 من 21,1 مليار دولار إلى 63,5 مليار دولار. أي بزيادة نسبتها 200%؛ وارتفعت واردات البضائع خلال السنوات العشر الماضية من 9,2 ملايير دولار إلى 54,9 مليار دولار، أي بزيادة نسبتها 496%؛ وارتفعت نفقات التجهيز العمومي من 318 مليار دج في 2000 إلى 1690 مليار دج في نهاية 2013. أي بزيادة نسبتها 330%. بالموازاة مع ذلك، بلغت نفقات التسيير التي كانت تمثل 881 مليار دج في 2000 قيمة 4224 مليار دج في نهاية 2013. أي بزيادة نسبتها 379%؛ وارتفع معدل كتلة الأجور بالنسبة إلى ميزانية التسيير، التي كانت تمثل 57% في 2000، إلى 62,7% في نهاية 2013. ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن المستمر لأجور العمال وعملية التوظيف في القطاع العمومي؛ وتم رفع الحد الأدنى للأجر المضمون من 6000 دج في 1999 إلى 10 000 دج في 2005، ثم إلى 18 000 دج في 2012، أي بزيادة نسبتها 134% بين 1999 و2012؛ ورُفعت أجور الموظفين والأعوان العموميين بفضل تنفيذ قوانين العمل الخاصة ونظام التعويضات، ما نتج عنه أرباح انتقلت من 64% إلى 171%؛ وتمت مراجعة اتفاقيات الفروع التابعة للقطاع الاقتصادي التي أدت إلى زيادة الأجور من 10% إلى 20% بالنسبة إلى القطاع الخاص و22% بالنسبة إلى القطاع العمومي؛ وارتفعت التحويلات الاجتماعية على الناتج الداخلي الخام حيث انتقلت من 6,4% في سنوات 2000 إلى 8,4% في نهاية 2013، كما شكلت قطاعات عديدة نقاط ارتكاز أساسية لعودة النمو وتكثيف الأنشطة الإنتاجية من خلال المساعدة الثمينة للدولة إذ ارتفع مبلغ القروض الاقتصادية من 993 مليار دج في 2000 إلى 5154 مليار دج في نهاية 2013. أي بزيادة نسبتها 418%. وتم تحديث وإنجاز 80 منطقة صناعية وإطار أنشطة. خلال العهدة السابقة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة واستثمار حوالي 50 مليار دج في هذا الشأن¹، وسجلت البنوك العاملة بالجزائر زيادة في عدد الحسابات المفتوحة، بعد تطبيق التدابير الجديدة التي اقراها بنك الجزائر، والمتعلقة بالتسهيلات في فتح الحسابات ومنح القروض البنكية بداية العام 2013. حيث أوضحت عملية التقييم المنتظم لتطبيق هذه الإجراءات أن هناك إيداعات أكثر على مستوى البنوك، **أ-القطاع المالي:** شهدت بورصة الجزائر، مؤخرا حركة مكثفة من أجل إعطائها دفعا يخرجها من حالة الركود الذي تعيشه. في هذا الصدد وقعت مؤسسة تسيير البورصة والقيم الجزائرية وبورصة "اورونيكست باريس" مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون بين الهيئتين من خلال الاستفادة من

¹ <http://www.djazairiess.com/city>.

الخبرة الفرنسية في مجال تطوير السوق المالية بالجزائر. كما يرتقب دخول حوالي 10 مؤسسات إلى البورصة خلال 2014. من جهة أخرى، تشير الأرقام الخاصة بالميزان التجاري للجزائر بين سنتي 2000 و2013 إلى أنه كان إيجابيا طيلة هذه الفترة بالرغم من الارتفاع المتواصل للواردات الجزائرية والتأرجح في الصادرات بين سنة وأخرى مسجلة رقما قياسيا سنة 2008 بقرابة 80 مليار دولار.

ب- قطاع الطاقة:¹ وشهد قطاع الطاقة خلال فترة 2009-2013 إنجازات عديدة على المستويين التشريعي والميداني. ففي مجال النقل عبر القنوات تم إنجاز 7 مشاريع هي: أنبوب الغاز 48 4GZ الرابط بين حاسي الرمل وأرزيو والذي تبلغ قدرته 11 مليار متر مكعب في السنة؛ أنبوب البترول المكثف (30 1LK) الرابط بين هود الحمرة وسكيكدة والذي تبلغ قدرته 11 مليون طن في السنة؛ أنبوب الغاز (48 GEM) الذي تبلغ قدرته 5 مليار متر مكعب في السنة؛ أنبوب البترول (24 LZ 2GPL) الرابط بين حاسي الرمل وأرزيو، الذي تبلغ قدرته 6 ملايين طن في السنة؛ أنبوب الغاز (48 medgaz) الرابط بين بني صاف وألميريا الذي تبلغ قدرته 8 ملايين متر مكعب في السنة؛ أنبوب الغاز (48 3GK) الرابط بين حاسي الرمل وسكيكدة والقالة الذي تبلغ قدرته 10 ملايين متر مكعب في السنة؛ أنبوب الغاز (48 4GR) الرابط بين رور النوس وحاسي الرمل الذي تبلغ قدرته 9 مليار متر مكعب في السنة. ومن المقرر في سنة 2014، إنجاز مشروعين (2)، وتمديد أنبوب البترول (1GPL LR)-المرحلة الثانية، بين حاسي مسعود وحاسي الرمل الذي تبلغ قدرته 4,5 مليون طن في السنة وكذلك تعويض أنبوب الغاز (42 3GZ) بين الناضور وكناندة، فضلا عن إنجاز مشروع آخر في 2014، ويتعلق الأمر ب (Mega train GNL) (3Z GL3Z Arzew) الذي تبلغ قدرته 4,7 مليون طن في السنة. وتم إنجاز 67 محطة كهربائية تبلغ قدرتها الإجمالية 6656 ميغا وات، بين 2009 و2013. ومن المقرر إنجاز 15 محطة كهربائية تبلغ قدرتها الإجمالية 3751 ميغا وات في 2014. وشهدت السنوات الأخيرة، إنجاز عدد هام من المشاريع في مجال توسيع شبكة توزيع الغاز والكهرباء مما سمح للسكان بالاستفادة من هذه الموارد دون رفع الأسعار. في هذا الصدد، تم تخصيص أكثر من 350 مليار دج لقطاع الطاقة، إلى نهاية سنة 2013، ويتعلق الأمر بتوصيل حوالي 3.966.039 منزلا بالغاز الطبيعي

1 Abderrahmane Mebtoul: "l'Algérie face aux défis de la mondialisation" office des publications universitaires, Alger, 2002, P118 15 الموقع: 2005www.gucciaac.org lb

وأكثر من 7.696.121 منزلا بشبكة الكهرباء. وتشير توقعات سنة 2014 إلى ربط 4.137.612 منزلا بالغاز الطبيعي و7.978.226 بالكهرباء. تجدر الإشارة إلى أن عدد المنازل الموصلة بهذه الموارد الطاقية شهد ارتفاعا متسارعا بما أن نسبة توصيل الغاز ارتفعت من 31% في سنوات 2000 إلى 51% في 2013. ومن المقرر أن تصل هذه النسبة إلى 53% في 2014. من جهة أخرى، وبهدف تسهيل عملية توصيل السكان بالغاز والكهرباء والماء، خصصت الدولة مساعدة معتبرة بلغت 66 مليار دج في نهاية 2013، وبالنظر إلى زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية، أطلقت الحكومة، في 2012، مخططا استعجاليا يرمي إلى بناء عدة محطات كهربائية جديدة بقدرة 000 12 ميغاوات في حدود سنة 2017. ويتعلق الأمر أيضا بإنجاز 13 000 كلم من الخطوط ذات التدفق العالي و150 000 كلم من خطوط التوزيع. ستبلغ تكلفة هذه الإنجازات 27 مليار دولار. مع زيادة قدرات الإنتاج الكهربائي وتوصيل منازل جديدة بالغاز الطبيعي، قد يصل الطلب الداخلي على هذه الطاقة إلى 40 مليار متر مكعب في حدود سنة 2018. وشهد عام 2013 المصادقة على مشروع قانون معدل ومتمم للقانون رقم 05-07 المؤرخ في أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات. والهدف منه جلب استثمارات أكثر إلى قطاع المناجم من جهة، ومضاعفة جهود الاستكشاف من أجل رفع الاحتياطات الجزائرية من جهة أخرى، وذلك ضمانا لتوفير الطاقة على المدى البعيد لاسيما وأن الطلب عليها في ازدياد مع نمو السكان وكذا النمو الاقتصادي، دون إغفال مسألة تزويد البلاد بمداخل هامة. لذا تم إدخال تحفيزات جبائية جديدة في حساب الرسوم والضرائب المختلفة المفروضة على سوناطراك والشركات الأجنبية في المواقع الجديدة، دون المساس ببنية المنظومة الجبائية للقطاع. كما تم الترخيص لاستغلال المحروقات غير التقليدية لاسيما الغاز الصخري. دون إغفال تشجيع اللجوء إلى الطاقات البديلة لاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فضلا عن الطاقة النووية.

ج-قطاع الصناعة: تكثيف الشراكة وتطوير الفروع: شهدت السنوات الماضية حركية مكثفة في مجال الشراكة مع الأجانب، ظهرت في الوفود الاقتصادية العديدة التي زارت الجزائر والتي تمثل بلدانا من كل القارات، وكذا المنتديات الاقتصادية الثنائية مع أكبر الاقتصادات الأوروبية، فضلا عن عقود الشراكة الموقعة مع مؤسسات عامة في عدد من القطاعات الصناعية ضمن قاعدة 49/51 الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر، والتي رغم التحفظات عليها من بعض الأطراف فإنها لم تعرقل مسار الشراكة. فالاستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر تدعم تعزيز هذا النوع

من الشراكات وهو ماتجسد في توقيع الكثير من العقود أبرزها الشراكة مع رونو للسيارات بوهراڤ التي ستثمر إنتاج أول سيارة جزائرية في نوفمبر 2014. فضلا عن الشراكة مع الطرف القطري لإنجاز مصنع للحديد والصلب ببلارة في جيجل، دون إغفال الاتفاق الهام الموقع بين الحكومة وارسيلور ميتال والذي تم بموجبه استرجاع أغلبية أسهم مصنع الحجار للحديد والصلب ووضع مخطط لتطويره إضافة إلى عقود بين وزارة الدفاع الوطني وشركاء ألمان وإماراتيين لإنجاز مشاريع في ثلاث ولايات، كما يساهم اتفاق وقع مع صناعيين أتراك باعادة بعث قطاع النسيج. وتقوم هذه المخططات على عصنة المصانع الموجودة سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص وتطويرها، وإنجاز مصانع جديدة في مناطق مختلفة من الوطن -تحقيقا للتوازن الجهوي- والهدف هو تحسين الانتاج ورفع حجمه، مما يسمح بتخفيض حجم الواردات وكذا مكافحة المضاربة في بعض القطاعات. وتسمح هذه المخططات بخلق مناصب عمل وضمان التكوين المناسب للعمال، دون إغفال تشجيعها للمناولة بما توفره من فرص للمؤسسات المصغرة. كما أن الاستراتيجية تتضمن إعادة تأهيل المناطق الصناعية وتحويلها إلى "حظائر صناعية" تستجيب للمقاييس العالمية. وتعتمد الرؤية الجديدة للمناطق الصناعية على إنشاء فضاءات ذات معايير دولية تتضمن كل الخدمات الأساسية، لتصبح محركات حقيقية للاقتصاد الوطني. وكذا بناء هياكل دائمة وتطبيق سياسات تسيير جديدة تعتمد على اللامركزية يتم من خلالها إشراك كل الفاعلين في إطار صيغة محددة، مع الاستعانة بالخبرات الوطنية والدولية. ومن ناحية الرؤية العامة، فإن الاستراتيجية الصناعية تعتمد على ثلاثة محاور أولها تحسين مناخ الاستثمار وثانيها عدم التمييز بين القطاع الخاص والقطاع العام وثالثها إعادة تصنيع الجزائر.¹

د - صندوق ضبط الموارد: أدى الإعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر، و لمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و المصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها إشتكت في أهدافها و قواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد".

1 <http://www.djazairiess.com/city>.

أ- **ماهية الصندوق:**¹ لقد جاء إنشاء الصندوق في سنة 2000 (18)، و هي فترة ميزها الإرتفاع الكبير لأسعار البترول، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة و التي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر. ، و قد ساهم الإرتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية و هو النفط في الإنتقال من حالة عجز في الميزانية قدر سنتي 1998 و 1999 بـ 101,3 مليار دج و 11,2 مليار دج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج .

و بذلك إتخذت الحكومة إجراءات و معايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي إعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة، و حدد هذا السعر بـ 19 دولار للبرميل، و أمام فارق وصل إلى 9,5 \$ للبرميل بين السعر المرجعي و السعر السوقي، عملت الحكومة الجزائرية على إمتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

و إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 22-23 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 التي نصت على أن تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000 02- المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية.²

ب- **أهمية الصندوق:** يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته إنطلاقا من تحوله و في فترة وجيزة إلى أداة رئيسية و فعالة للسياسة المالية للحكومة، و يمكن إيضاح دوره و أهميته في النقاط الآتية:

-ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛

-ضبط فوائض البترول و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني؛

1 الوضعية الإقتصادية للجزائر 2005، وزارة الشؤون الخارجية 2006، عل الموقع: Ma-ar / staries. Php
- <http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html>

- Collections Statistiques, Série E : Statistiques Économiques, N° 147,

2 الوضعية الإقتصادية للجزائر 2005، وزارة الشؤون الخارجية 2006، عل الموقع: Ma-ar / staries. Php

-تغطية العجز في الميزانية العامة و الإنتقال من حالة العجز إلى الفائض؛
يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية و سوء تقديرها، و هنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في إدخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و هنا يسمى "صندوق إدخار"، يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد الذي يمثل أداة مالية هامة للإقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي إرتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير.

كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة و المتشابكة بين الإقتصاد الجزائري و قطاع المحروقات الذي بدا تأثيره واضحا من خلال عوائده، و وصف الإقتصاد الوطني بأنه عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في سوق البترول العالمي.

و لعل الحديث عن تعرض الإقتصاد الجزائري للصدمات سواء كانت سلبية أو إيجابية ناتج أساسا عن الأثر الذي يمكن أن تخلفه التقلبات السعرية للنفط على الكثير من المؤشرات الكلية، و هو ما يستوجب منا دراسة هذا الأثر من خلال الجزء الموالي.

ه-الاقتصاد الجزائري التحديات-و عوامل النمو في الألفية الجديدة:حقق الاقتصاد الجزائري في بداية هذه الألفية وأمامه تحديات كبير في مجال الاقتصاد رغم أن ارتفاع الصادرات خارج المحروقات وصلت إلى 630 مليون دج، النمو الاقتصادي لا يتعدى 2.6% و هي أقل من نسبة النمو المحقق في النهاية. برامج التعديل الهيكلي سنة 1998 المقدرة 3.8% الميزان التجاري يسجل فائض يقدر بـ 11.14 مليار دولار. احتياطات الفرق وصلت إلى 11.9% سن 200 انخفاض الديون الخارجية إلى 25.26 مليار دولار. أما فاتورة الغذاء (واردات المنتجات الغذائية) يقدر بـ 3 مليار دولار سنويا. زياد على عوامل أخرى أهمها شدة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالبترول (مستورد كبير للمواد الغذائية و مصدر كبير للبترول) و رغم أن هذه الخاصية غير جديدة و لكنها إزدادت حدة بفعل الإصلاح الاقتصادي، و التحديات الآن أمام الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية يمكن ذكر منها:

-ضرورة بناء القدرة التنافسية للمؤسسات.

-التقليص من البطالة و توفير منصب العمل الدائم بدلا من الإجراءات الانتقالية المتخذة .
 -تفعيل الآليات الخاصة بجلب الإستثمار المحرك الرئيسي للنمو تأمين الأمن الغذائي بدلا من الاعتماد على الاستيراد العمل في إتجاه تأمين الأمن الغذائي .
 ثانيا-إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري:

شهد الإقتصاد الوطني مراحل إنتقالية عديدة ساهم في إيجادها العديد من الظروف و العوامل الداخلية و الخارجية، كان البترول أهم هذه العوامل و المؤثرة على الجانب الإقتصادي والجانب النقدي و الجانب الإجتماعي و الذي يمكن من خلاله إستنباط أهم مفارقات النفط في الجزائر. نحاول من خلال هذا الجانب التطرق إلى بعض المؤشرات كالناتج المحلي، الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، المديونية و خدمتها، مع إظهار في كل مرة العلاقة بين كل مؤشر و سعر النفط في مختلف الفترات -السبعينات، الثمانينات، التسعينات و بداية الألفية الثالثة- لتمييز كل فترة بخصائص معينة.

1.2- الفترة (2000-2004):

لقد كان الإرتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة دورا بارزا في التقليص من حجم المديونية وخدمتها حيث إنخفض إجمالي الدين الخارجي إلى أقل من 21,82 مليار دولار سنة 2004، وانتقل مؤشر الدين الخارجي / الصادرات وخدمة الدين / الصادرات من 97% و17% سنة 2000 إلى 64% و17% سنة 2004 على التوالي. وقد وضعت الجزائر خطة طموحه بتكلفة 50 مليار دولار خاصة للأعوام الخمسة المقبلة منذ 2004 يتم تحويلها محليا بدلا من اللجوء إلى القروض الخارجية، خاصة بوجود توقعات بوصول إجمالي الإستثمارات إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2009.

ومع التزايد المستمر لأسعار النفط والمداخيل الجزائرية حيث تجاوزت عام 2005 أكثر من 41 مليار \$ بزيادة قدرها 22% مقارنة بسنة 2004 (38)، إستمر تقليص حجم المديونية وخدمتها. فحسب التقرير الذي قدمه رئيس الحكومة يوم 21/03/2006 أشار إلى أن إجمالي الديون

قد بلغ 15,5 دولار في فيفري 2006، بعد أن بلغت 16,4 مليار دولار في 31 ديسمبر 2005، وأن الإيرادات والعوائد النفطية ساهمت في التسديد الديون ، حيث دفعت الجزائر حوالي 117,9 مليار دولار من سنة 1985 إلى 2005 (84 مليار دولار لتسديد أصل الدين و34 مليار دولار كفوائد)¹.

2.2- مفارقات النفط في الجزائر: ² إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزمتها، إلا أن الحديث عما فعله النفط بالإقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية. فقد تسبب الإعتماد المفرط على البترول في تكوين إقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية ، وهو ما حدث سنة 1986 حين إنخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك إختلالات هيكلية بارزة وعجز موازين لدولة الخارجية منها الداخلية ، فأصبح الإقتصاد الجزائري يتصف بالإقتصاد البترولي، الشئ الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية . فأنحصرت التمويلات والإستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص، وأهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية بالنظر لمسألة ديمومة النشاط الإنتاجي وتنوعه، و نلتمس ذلك من خلال آخر التطورات والآفاق المستقبلية الإقتصادية:

النتائج بعد التحليل:

1- أن التقلبات السعريّة للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الإقتصاد الوطني إختلالا

1 الوضعية الإقتصادية للجزائر 2005، وزارة الشؤون الخارجية 2006، عل الموقع: Ma-ar / staries. Php ص 01.

2 Abderrahmane Mebtoul: "l'Algérie face aux défis de la mondialisation" office des publications universitaires, Alger, 2002, P118 15- الموقع: 2005www.gucciaac.org lb

أو توازنا وهو ما أكدته أزمة 1986 التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، الميزان التجاري (1.79- مليار دولار)، كما ساهمت في إرتفاع المديونية ومعدل التضخم ومعدلات البطالة، وفي تدهور الصادرات... الخ، وهو الأمر ذاته بالنسبة لأزمة 1998.

2- أن الإقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية، ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، وإذا كانت الصدمات السلبية قد أخلّت من موازينه حينها، فإنّ الإيجابية منها (كأزمة 1973، حرب الخليج الأولى (1980-1988) وثورة الأسعار بالإرتفاع في السنوات الأخيرة قد أكدت أن إستقرار وتوازن الإقتصاد لا يمكن أن يتعدّد مداه القصير، لأن إستغلال وإستخدام الفائض المالي يبقى بعيدا عن التنمية المستدامة.

3- رغم الإرتباط الشديد الذي أوضحته الدراسة خاصة بين المؤشرات الإقتصادية وأسعار النفط إلّا أنّ الجانب الإجتماعي لم يظهر تحسّنا بالنظر لإنتعاش أسعار النفط، بل بقيت معدلات البطالة بعيدة كل البعد عن حجم الفوائض المالية المعتبرة التي يدرها القطاع، وبقي المجتمع الجزائري بعيدا عن وسائل الرفاهية.

ثالثا- التوجيهات الإستراتيجية لجزائر اليوم في قطاع المحروقات:

1.3- **ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:** إن مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات هي محط الأنصار، وهذا ليس فقط في الفترة الحالية وإنما شرعت الجزائر بذلك منذ 1986، لكن على الرغم من الحوافز التي منحت طوال هذه الفترة والممتدة إلى يومنا هذا لهذه المسألة، فإنها تبقى مجرد دراسة، مع بداية أزمة النفط 1986، بدأت الجزائر تتوجه نحو تنويع الصادرات بغية تفادي الانخفاض في الإيرادات من العملة الصعبة، وهذا ما ظهر في ميثاق 1986 الذي أكد على أهمية التصدير خارج المحروقات، ومع حلول سنة 1988، وبداية الإصلاحات الاقتصادية، قامت الدولة بسن قوانين عديدة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك في إطار برنامج خاض لعامين 1988-1989 الذي سمي "بالبرنامج الإجمالي للصادرات PGE".

أثرت النتائج الضعيفة المسجلة خلال الفترة ما بين 1986-1990 ركزت الدولة خلال برنامج

إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري منذ 1995، اهتمامها على تقويم الهياكل القاعدية، ومحاولة تكييفها وفقا للتطورات الدولية، وفي هذا الصدد تم تشجيع الاستثمارات سواء الخاصة أو الأجنبية وأيضا تم القيام بسياسة الإصلاحات الزراعية من أجل تنمية الصادرات الزراعية، إضافة إلى الإصلاحات الضريبية من أجل تقليل تبعية الميزانية إلى المنتج الواحد المتمثل في البترول.

الأسباب والمشاكل التي حالت دون تطور الصادرات خارج المحروقات:

- صعوبة التطبيق العملي للإجراءات التشريعية ضمن برنامج الإصلاح.
- النوعية الرديئة التي تعاني منها المنتجات الجزائرية مقارنة مع المنتجات الأجنبية.
- الارتفاع الكبير لأسعار المنتجات المحلية، مما يحد من القدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية، وهذا بسبب ضعف التكامل الصناعي بين الوحدة الإنتاجية.
- عدم العناية بترقية صادرات الخدمات خاصة السياحة.
- توجه الاستثمار الأجنبي الضعيف في هذه الفترة (1994-1998) إلى مجال البترول، وانعدام الاستثمارات في القطاعات الأخرى.

إن الحكومة الجزائرية على غرار الحكومات الأخرى سارعت إلى العمل على إنهاء الاعتماد الكلي على الطاقة والخروج من دائرة الاعتماد على المحروقات وإقامة اقتصاد متنوع وذلك بتسيير رشيد من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وتحديث المنشآت الأساسية وتطويرها كالسكك الحديدية وتحسين شبكة الطرق بالإضافة إلى توفير شروط التحفيز الاقتصادي في المناطق الداخلية وإقامة مناطق صناعية بالإضافة إلى تنمية النشاطات في جميع القطاعات الفلاحية والصناعية ثم إعادة الاستثمار الفلاحي وذلك بإنشاء مخطط التنمية الفلاحية.

من سنة 2000 إلى 2005، تم دعم الصناعة البتروكيمياوية وكذلك استكمال جهود الإصلاح الذي سيمس القطاع المصرفي والعقار الصناعي وخصخصة المؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيما تجسدت 37 عملية شراكة مع المؤسسات الأجنبية وقد كشف مدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات أن حجم الاستثمارات خارج

قطاع المحروقات في سنة 2005 قدر بـ 1,5 مليار دولار وقال أن الجزائر قد أصبحت تثير اهتمام المستثمرين الأجانب نحو قطاعات خارج المحروقات .

2.3- آفاق تسعير النفط خارج الدولار الأمريكي: إن هبوط سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملة الأوروبية الجديدة الموحدة "أورو"، أثار فكرة تسعير النفط بالأورو أو بسلة من العملات، هذه الفكرة كان لها جذور فقد طرحت لأول مرة عام 1971 إثر إعلان الرئيس الأمريكي "نيكسون" توقيف تحويل الدولار إلى ذهب، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة عملتها في 18 ديسمبر من نفس السنة بنسبة 7,85% بالقياس إلى الذهب وبنسبة انخفاضه 10% في 12 فبراير 1973 مما ساهم في تآكل القوة الشرائية لبرميل النفط الواحد مقارنة بعملات أو بالعملة اليابانية، على إثر هذه التغيرات، قامت الأوبك بعقد اتفاقيتي جنيف لعام 1971-1973 من خلالهما تم اختيار تسع عملات رئيسية كمؤشر للمقارنة مع قيمة الدولار، بحيث يزيد السعر المعلن للنفط بنسبة انخفاض الدولار إزاء معدل تلك العملات، في عام 1977 عرفت قيمة الدولار، انخفاض آخر بنسبة 20% مقابل العملات الأخرى خاصة الين والمارك الألماني، في المقابل تم تجميد أسعار النفط في مؤتمر "كركاس"، مما نتج عنه تدهور القوة الشرائية للعائدات بحوالي 40% في الفترة 73-77 قامت الدول النفطية بتحويل احتياطياتها من الدولار إلى حقوق السحب الخاصة، للتخفيف من حدة هذا الانخفاض، بدأت الفكرة تطرح من جديد بعد الانخفاض الشديد الذي شهده الدولار في الفترة الحالية، فقد وصل إلى أدنى مستوى له متجاوزا 1,2276 أمام اليورو، كما أنه واجه ضغوطا أمام الين خاصة بعد أن أصبحت الشركات اليابانية أكثر قوة مقارنة بالستة سنوات الماضية.

إن ضعف الدولار في الآونة الأخيرة، يؤثر سلبا على القوة الشرائية لبرميل من النفط مما أثار احتمالية تسعير النفط باليورو أو بسلة من العملات عن الدور، هذا ما خلق مخاوف بين أعضاء الأوبك خاصة أن عملتها مرتبطة بالدولار من ناحية، ومن ناحية أخرى اقتصاديات هذه الدول عبارة عن اقتصاد مستورد بطبيعته: الأمر الذي أدى بالأوبك بتقديم مقترحات بتعديل النطاق السعري إلى مستوى أعلى من النطاق الحالي.

إن فكرة تسعير النفط بعملية أخرى لم تطرح في الاجتماعات الأخيرة من عام 2004 للأوبك رغم أن هذه الخطوة تستبعد السوق النفطية عن الارتباط المباشر، بالسياسة النقدية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية فقط. فمثلا تسعير النفط بالسلة من العملات، وفقا لأهمية دول تلك العملات في استراده يجعل السعر أكثر استقرارا.

وتبقى هذه الإشكالية مطروحة: لماذا لم يسعر بسلة من العملات؟ بعبارة أخرى إلى متى سيبقى النفط مرتبطا بالدولار؟

يمكن تلخيص مظاهر الرخاء المالي في العناصر الآتية:

3.3- تراجع المديونية: المديونية الخارجية للجزائر تراجعت بشكل واضح منذ 1990، متزامنة مع انتهاء فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، حيث انتقلت من 28,3 مليار دولار سنة 1999 إلى 22,3 مليار دولار سنة 2001، ثم إلى 21,43 مليار دولار عام 2004، لتتخفص إلى 16,4 مليار دولار عام 2005، و45,9 مليار دولار نهاية السداسي الأول من عام 2006 وفي ديسمبر 2006 قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خفصت الدين الخارجي إلى 4,7 مليار دولار، مع العلم أن الجزائر سددت كافة ديونها مع نهاية ديسمبر 2007.

4.3- ارتفاع احتياطات الصرف:¹ سجلت احتياطات الصرف تحسن غير مسبوق في السنوات الأخيرة، حيث وبعد أن كانت هذه الاحتياطات تبلغ 11,9 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى 110 مليار دولار في سنة 2007.

حيث ارتفع احتياطي العملات الأجنبية في الجزائر إلى 90,96 مليار دولار في نهاية جوان الفائت بسبب ارتفاع صادرات النفط التي تزيد قيمتها عن إجمالي الواردات، ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية عن محافظ البنك المركزي الجزائري محمد لقصاص قوله في اجتماع مع كبار مسؤولي البنوك، إن احتياطات تعادل قيمة واردات ثلاث سنوات.

1 Abderrahmane Mebtoul: "l'Algérie face aux défis de la mondialisation" office des publications universitaires, Alger, 2002, P118 15- الموقع: 2005www.gucciaac.

واعتبر المستوى القياسي للاحتياطات في النصف الأول من عام 2007 عنصر أمان للاقتصاد القومي من الصدمات الخارجية، وأظهرت بيانات رسمية وصول الاحتياطات نهاية ديسمبر 2006 إلى 77,87 مليار دولار مقارنة مع 56,18 مليار دولار نهاية 2005. إذ وصل نهاية 2007 احتياطي الصرف إلى 110 مليار دولار

الخاتمة:

إن الوضعية الحالية التي يتميز بها الاقتصادي الوطني تتطلب حولا محددة بواسطة استعمال قدرات صناعية لم تستغل، وبعث الطلب عن طريق المشاريع الكبرى، وإقامة مختلف أجهزة دعم الإنعاش. زيادة على انتشار الفقر والمخاطر التي تهدد عالم الشغل، و تفاقم أزمة السكن كلها عوامل تتطلب بدورها حولا وإصلاحا جذريا وخاصة أجهزة التكفل مع الترقية ضمان اجتماعي وطني كهدف أساسي.

- ضرورة إعداد سياسة اقتصادية شاملة و متكاملة لتتضمن هذه السياسة المحاور الخاصة بالتنمية والأولويات التي تسمح بالاحتفاظ بالنسيج الصناعي الحالي.

- مواصلة عملية تكييف البرامج والإجراءات المتخذة من أجل إنعاش نشاطات قطاع الزراعة بهدف الوصول إلى تنمية اقتصادية دائمة و متوازنة.

وأخيرا على مستوى الإطار العام للتحليل يبدو أنه من الضروري أن تستند التصورات في مجال السياسة الاقتصادية إلى رؤية واضحة حول التطورات الاقتصادية الدولية، إعادة الانتشار الصناعي، و أثارها المتوقعة على الاقتصاد الوطني.

التوصيات: في ختام الدراسة يوصي الباحث بمايلي:

- تضافر جهود الطبقة السياسية للنهوض بالاقتصاد، وتبني إستراتيجية تنموية تتلاءم والواقع الموضوعي والظروف الخاصة والموارد المتاحة والحاجات والطموحات المشروعة.

- تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي.

-ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المراجع:

- 11Abdelkrim Naas: "le Système bancaire algérien", édition INAS, PARIS, 2003, p30.

- 12- إحصائيات 2006، من الديوان الوطني للإحصاء ONS على الموقع: WWW.ONS.dz
- 13- <http://www.djazairess.com/city>.
- <http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html>
 - Collections Statistiques, Série E : Statistiques Économiques, N° 147,
 - Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2008, ONS , Alger, Décembre 2009.